

الحجر الأساس لتصحيح الأجر إستقرار الليرة معراوي: تعدد معايير التوظيف وتحفيز القدرة التنافسية

تشكل الاجور في القطاع العام تحديا كبيرا للحفاظ على ما تبقى من هيكل الدولة. وتسبب انهيار الليرة في تدهور قيمتها، وتعطيل عمل الادارات العامة والمؤسسات الخدمية الذي افضى بدوره الى توقف شبه تام لتقديم الخدمات للناس



المدير العام لوزارة المال بالانابة جورج معراوي.

من اجل تحفيز الموظفين على تأمين الدوام مجددا، اتخذت الحكومة اجراءات تمثلت بجرعات من المساعدات على هامش الاجر، لأن لا امكان الان لاعادة النظر الجذرية في اجور القطاع العام، في ظل عدم وضوح الاتجاهات التي ستسلكها خطة التعافي الاقتصادي المنشودة، والتحكم المصطنع بتحديد سعر صرف الليرة وارتفاعه بسحر ساحر في مقابل الدولار. وقد كثرت التحليلات حول اسباب هذا الانخفاض وظروفه واسسه.

فمتى يحين اتخاذ قرار اعادة النظر في بنية اجور القطاع العام؟ وما هي الشروط لتحقيق ذلك؟ المدير العام لوزارة المال بالانابة جورج معراوي جزم في حديث الى "الامن العام" انه لا يمكن تصحيح الاجور بطريقة مستدامة في غياب الاستقرار في سعر الصرف "لانه يبقى الحجر الاساس". واكد ان تصحيح الرواتب والاجور على صعيد القطاع العام "يجب ان يتزامن مع اصلاح شامل في معايير التوظيف ورفع انتاجية العمل، واعادة النظر في النظام التقاعدي بغية ترشيد القطاع عموما وتحفيز قدرته التنافسية".

■ يعتبر موضوع اعادة النظر في الرواتب والاجور والمساعدات الاجتماعية اليوم ضرورة حتمية. كيف تقارب وزارة المال هذا الموضوع؟ وكيف ترى الحلول المطلوبة لهذا الامر؟

□ انت هذه الموازنة في ظل غياب خطة التعافي الاقتصادي، وهي موازنة استثنائية وطائرة تهدف الى التصحيح المالي، علما ان تدهور سعر الصرف كبد الخزينة اللبنانية خسائر كبيرة، كما ادى الى تشوهات كثيرة على صعيد المالية العامة، فلا بد من التصحيح كمرحلة اولى قبل الاصلاح. في غياب مصادر تمويلية يبقى الحد من العجز المالي ضرورة قصوى للجم الكتلة النقدية وتفادي المزيد من التضخم وانهيار سعر الصرف. لذلك يجب ان تهدف السياسة المالية الى تعزيز الواردات

وتحسين الجباية وترشيد الانفاق، لاسيما الانفاق الجاري غير المجدي في القطاع العام بما في ذلك فاتورة الكهرباء والاجور، بهدف تحسين الكفاية وتخفيض الكلفة. من هنا، لا ينبغي تعديل سلم الرواتب والاجور قبل وضع خطة اصلاحية شاملة تهدف الى الاستقرار المالي والنقدي، كما اوصى صندوق النقد الدولي، ومن بعدها العمل على تقييم الانفاق العام وترشيده بما في ذلك الرواتب والاجور والنظام التقاعدي في القطاع العام، لأن الدولة لا تستطيع ان تتحمل هذا العبء بعد الان. نحن نتجه اكثر فاكثر الى الكساد، حيث بلغ الانهيار ذروته فادى الى تدمير الثروات (Wealth destruction)، مما يعني خسارة لبنان لدخله المتوسط ووضعه في خانة الدول الفقيرة بعد هجرة الطبقة المتوسطة التي هي نبض الاقتصاد.

■ الا تعتبر المساعدات الاجتماعية التي تطرح وتأخذ وجوها مختلفة زيادة مقنعة للاجر؟ ولماذا يعتمد هذا الاسلوب؟

□ المساعدات الاجتماعية التي تطرح هي خطوة اولى في عملية تصحيح الاجور، كما حصل في القطاع الخاص الذي سبقنا وصحح اجور الموظفين لديه. الزيادة ليست مقنعة، بل تشكل دعما مؤقتا لموظفي القطاع العام لتفعيل الادارة والسير في العمل في القطاع العام (من ناحية تقديم الخدمات العامة الى المواطنين وجباية الضرائب والرسوم). تقديم هذه المساعدة من خارج الراتب مجرد مرحلة انتقالية لسنة واحدة في انتظار استقرار سعر الصرف والبدء في اصلاح شامل للتوظيف ونظام التقاعد في القطاع العام، وفقا لمعايير الكفاية والانتاجية وتعديل جدول الرواتب والاجور وتصحيحه، وفقا لسعر صرف مستقر. علما ان الدولة منحت مساعدة اجتماعية (توازي نصف معاش) للموظفين، بناء على مراسيم اشتراعية خلال اشهر ايلول - كانون

الاول 2021. اللافت ان كلفة الرواتب والاجور انخفضت في شكل كبير جدا من نحو 7 مليارات دولار امريكي قبل الازمة (اي نحو 12.6 في المئة من الناتج) الى اقل من مليار دولار (اي نحو 4.7% من الناتج)، مما يعكس تدني الاوضاع المعيشية في القطاع العام، وعدم امكان الاستمرار في العمل من دون دعم القدرات الشرائية. فتأتي هذه المساعدة الاجتماعية بهدف الاستمرارية، الى حين نهوض البلاد بخطة تعاف شاملة.

■ من اين ستوافر الاموال المطلوبة لهذه العطاءات او لزيادة الاجور والرواتب؟ هل عبر الرسوم والضرائب او من ابواب اخرى؟

□ لنكن واقعيين، في ظل انهيار القاعدة الضريبية من جراء انعدام الدخل نتيجة الانهيار الاقتصادي، والقيود على سحب الودائع ومع فوائد منخفضة جدا، وحد ادنى من الاستهلاك نظرا الى تراجع الظروف المعيشية، يبقى التمويل وتعزيز الواردات تحديا كبيرا. لكن تعدد سعر الصرف كبد الخزينة خسائر كبيرة (forgone revenues) ومسّ الالتزام الضريبي (خلق فجوة بين رقم الاعمال المحقق فعليا بحسب سعر الصرف في السوق ورقم الاعمال المصرح على سعر الصرف الرسمي، مما يسمح في بعض الاحيان في تحقيق مكاسب على حساب المواطن والخزينة)، فوضع مشروع الموازنة بعض المواد الرامية الى تصحيح استيفاء بعض الرسوم والضرائب بهدف تعزيز الالتزام الضريبي والإيرادات. في المرحلة المقبلة، ترشيد الانفاق من حيث اصلاح قطاع الكهرباء وعملية الشراء العام، يمكن ان يشكلوا فورا للخزينة يسمح في اعادة ترتيب الانفاق بحسب الاولويات وتصحيح الرواتب والاجور في شكل مستدام.

■ الى اي حد ستؤثر اي زيادة على معدلات التضخم؟

□ لا تأثير لهذه الزيادة على معدلات التضخم طالما بقي العجز الاجمالي مضبوطا. لذلك نحن اليوم في صدد اعادة النظر في اولويات الانفاق وترشيده، حيث يمكن وحيث لا حاجة ماسة له: نفضل ان نخفض الانفاق على شراء المفروشات والامور غير الضرورية لتسيير امور الادارة، ونعطي الموظفين هذه المساعدات لتعزيز رأس المال البشري وتفعيل عمل الادارات.

■ كيف يمكن تعزيز وزن الكتلة الاجمالية للاجور في الناتج المحلي؟

□ بحسب الدراسات الدولية، يتميز لبنان بالتركيز الشديد للدخل والثروة، حيث تعمل في هيكل الاجور في لبنان الاختلالات على مستويات مختلفة. لا يمكن ان تستمر الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد في ممارسة تجاهل هذا الواقع الانتاجي لعدم الاستقرار ولا تعمل تاليا على اصلاحه. لذلك يجب وضع اهداف رئيسية منها التزام التصريح الصحيح عن الاجور في القطاع الخاص، وجعل الاجر اجتماعيا، مما يؤدي الى زيادة وزن الكتلة الاجمالية للاجور في الناتج المحلي الاجمالي، ويفضي الى اعتماد نظام تقاعد في القطاع الخاص يحمي الطبقات العاملة الأكثر حاجة والمتوسطة. على اثر الازمات التي عصفت بالبلاد، يبقى اصلاح الاجور من اهم اصلاحات خطة التعافي الاقتصادي، اذ يهدف الى النهوض باقتصاد مجدي ومثمر. من اهم محاور اصلاح الاجور:

• الاستفادة من فرصة تصحيح الرواتب والاجور في القطاع العام وربطها بمعايير الكفاية والانتاجية.
• تعزيز التصريح النظامي عن الاجراء في القطاع

الخاص بما في ذلك تقليص الفجوة الضريبية.
• التطرق الى الاقتصاد غير الرسمي (informal economy) الذي ازداد حجمه على اثر الازمات التي تعصف بالبلاد.
• من المهم تحصين الاجر بشبكة فعلية من التقديمات ليصبح اجرا اجتماعيا، وصولا الى اقرار نظام للتقاعد في القطاع الخاص يحمي، بطابعه التوزيعي، الفئات الأكثر حاجة والمتوسطة من الطبقة العاملة.

• ان لسياسة تصحيح الاجور ابعادا كبيرة على الاقتصاد. فمن ناحية، وعلى مثال الدول التي شهدت تدهورا في سعر الصرف، منحت الاجور قدرة تنافسية عززت الصناعة وقطاع الخدمات لاسيما التصديرية منها، مما ساهم في اطلاق العجلة الاقتصادية والنمو. من ناحية اخرى، يبقى تصحيح الاجور ركيزة لاعادة استقطاب الكفايات التي هجرت البلاد في السنوات الاخيرة وادت الى خسارتها ركيزتها الاقتصادية.

■ هل يمكن زيادة الاجور من دون خطة شاملة للنهوض الاقتصادي ومعالجة تداعيات الازمة الاقتصادية الحالية المتعددة البعد؟

□ اولاً، لا يمكن تصحيح الاجور بطريقة مستدامة في غياب الاستقرار في سعر الصرف، فاستقرار سعر الصرف يبقى الحجر الاساس. ثانياً، تأتي خطة التعافي الاقتصادي كاطار عام، وهي تهدف الى الاستقرار المالي والنقدي ومن ضمنها تصحيح الرواتب والاجور في الاقتصاد في القطاعين العام والخاص، بما فيها الحد الأدنى. على صعيد القطاع العام، تصحيح الرواتب والاجور يجب ان يتزامن مع اصلاح شامل

في معايير التوظيف ورفع انتاجية العمل، واعادة النظر في النظام التقاعدي بغية ترشيد القطاع عامة وتحفيز قدرته التنافسية. خطة التعافي الاقتصادي تشمل اصلاح قطاع الكهرباء، ما يخفف من العبء على الخزينة (الانفاق على كهرباء لبنان لتمويل شراء الفيول كلف الخزينة حوالي 9% من مجمل الانفاق 2018-2019)، ويفسح في المجال للانفاق على تصحيح الاجور وتفعيل عمل الادارات وتحفيز انتاجية العمل.

■ هل يمكن درس زيادة الاجور او اعطاء مستحقات مالية قبل تثبيت سعر الصرف الرسمي لليرة؟

□ التأكيد على ان المساعدة الاجتماعية هي دعم مؤقت (سنة واحدة) لموظفي القطاع العام في ظل تدهور الاوضاع المعيشية لتحفيز انتاجية العمل، وليست سياسة تصحيح رواتب واجور. فهذه المساعدة تأتي على مثال المساعدات التي تمنح في القطاع الخاص (الى جانب الراتب) لدعم القدرة الشرائية للموظفين، بهدف الاستمرارية في العمل على ان تصحح الاجور عند استقرار سعر الصرف.

■ الا تحتاج زيادة الاجور الى مقارنة صحيحة وواقعية والى وجود ثقة داخلية وخارجية اساسها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي واستعادة العلاقات الخارجية في شكل طبيعي؟

□ تصحيح الرواتب والاجور، سواء في القطاع العام او الخاص يأتي بعد استقرار سعر الصرف، في اطار سياسة التعافي الاقتصادي وتزامنا مع خطة اصلاحية للرواتب والاجور في القطاع العام بغية ترشيق القطاع وتحفيز انتاجيته.

■ ما هي بنية الاجور والرواتب الصحيحة الواجب اعتمادها حالياً؟

□ اجراء مسح لكل الوظائف الحكومية والمؤسسات العامة، والتعويضات، والتوصيف الوظيفي، مع انشاء قاعدة بيانات شاملة في القطاع العام تحتوي على كل المعلومات المطلوب تشغيلها، على ان يتم تيويمها في شكل منتظم. عندئذ ستخفف كلفة فاتورة الاجور من خلال تقليص عدد العمال الوهميين، وترشيد الرواتب والمنافع، والغاء الوظائف غير الاساسية.